

استقلالية الهيئات المنظمة للاتصالات في لبنان والمنطقة تطغى على مناقشات مؤتمر الشبكة الأورو-متوسطية

ومدير قسم الشرق الأوسط في البنك الدولي هدي لاربي، وانتهت الجلسة
بنقاش مع الحاضرين.

تم تطرقت الجلسة الثانية إلى الهيئات المنظمة المستقلة في الاتحاد
الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وتضمنت عرضاً عاماً لأداء الهيئات
المستقلة في هذه المنطقة، المجلس الجديد للهيئات المنظمة الأوروبية
للاتصالات الإلكترونية (BEREC) ودوره في إطار العمل الأوروبي، وسعت
للإجابة عن السؤال التالي: ما هي الاختلافات بين نماذج جنوب المتوسط
وشماله، وهل هناك ميزة لتقريب أكثر؟

وتحدث في هذه الجلسة أنثي بلتوماكي، نائب المدير العام للإعلام
ومجتمع المعلومات في المفوضية الأوروبية، وتطرق إلى مستلزمات
التشديد على استقلالية الهيئات المنظمة للاتصالات، والتي هي منذ
كانون الأول ٢٠٠٩ جزء من إطار العمل التنظيمي الأوروبي، وتناول
التدابير المتخذة أوروبياً بحق الدول الأعضاء الذين لا يتقيدون بهذه
المستلزمات.

بدوره، نائب رئيس مجلس الهيئات المنظمة الأوروبية للاتصالات
الإلكترونية (BEREC) كريست فونتين، تحدث عن دور هذا المعهد على
المستوى الأوروبي، وعرض خبرة الهيئات المنظمة المستقلة في أرجاء
القارة.

أما رئيس الشبكة الأورو-متوسطية للهيئات المنظمة للاتصالات
المنتصر بالله، فتناول الوضع في جنوب دول جنوب المتوسط، وإلى أي
مستوى من التحدي هو إنشاء هيئات منظمة مستقلة للاتصالات في هذه
المنطقة، نظراً للخفاقة والخلفية الدستورية والسياسية، متطرقاً إلى
الحلول التي توصل إليها المغرب على هذا الصعيد.

من جهته، تناول جواكين أوسا بويونديا، المدير العام لـ «CMT» في
إسبانيا، تجارب الهيئات المنظمة في دول الاتحاد الأوروبي، وكيفية
تحقق الاستقلالية وضمانات صوتها في إسبانيا.

أما موضوع الجلسة الثالثة فكان الهيئات المنظمة المنشأة حديثاً أو
التي هي قيد الإنشاء في منطقة الشرق الأوسط، واستهلّت بكلمة للوزير
نحاس، الذي تناول النقاش الحاصل حول الهيئات التنظيمية المستقلة
لمختلف القطاعات في لبنان، وبخاصة في قطاع الاتصالات، ورؤيته
لمستقبل هيكل قطاع الاتصالات اللبناني رطباً بثقة المستثمرين
والتعاون الدولي.

وتحدث ممثل وزارة الاتصالات السورية، يوسف هزيم، عن قانون
الاتصالات الذي اعتمدهت سوريا في الأونة الأخيرة، وإنشاء هيئة منظمة
مستقلة والحلول الموقّعة.
وانتهت فعاليات اليوم الأول بنقاش مستفيض بين المتحدثين
والحاضرين.

إساءة استخدام التقنيات، بالاعتداء على الأمن الوطني للإنسان»، لافتاً إلى
أن لبنان تعرض في الفترة الماضية لإستباحة واسعة جداً من قبل
إسرائيل لنظام الاتصالات، مع ما يترتب ذلك من مساس بالأمن الوطني». .
ثم كانت كلمة المنتصر بالله، الذي شدد على أهمية الموضوع الجاري
نقاشه، ورأى «أنه يحمل في طياته قضايا اقتصادية وقانونية هامة
للغاية»، مؤكداً أن «استقلال الهيئات التنظيمية في قطاع الاتصالات هو
شرط لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية»، مشيراً إلى أن درجة الاستقلال
تختلف من بلد لآخر ويعتمد على النظم السياسية والمؤسسية لكل بلد،
ولكن غالبية الفاعلين الاقتصاديين والخبراء يتفقون على أن الاستقلال
هو ضمان الحياد ومؤشر ثقة المستثمرين».

ثم كانت كلمة لعضو مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات باتريك
عيد، تناول فيها تاريخ إنشاء الشبكة الأورو-متوسطية، والتي «وجدت
لخلق أرضية من أجل التواصل في حقل الاتصالات والإعلام، وتحليل قواعد
المعلومات»، مشيراً إلى أن الهيئة المنظمة «ناشطة جداً في حقل
الاتصالات وتنظيم القوانين التي ترعاها».

ولمّت إلى «أن الهيئة المنظمة للاتصالات تعمل من أجل التوصل إلى
قوانين متطورة شبيهة بالموجودة في أوروبا، داعياً إلى تشكيل هيئة
مشتركة للهيئات المنظمة للاتصالات بين لبنان وسوريا وفلسطين»،
وقال إن «الهيئة المنظمة المستقلة أثبتت أنها شريك أساسي في صياغة
مستقبل قطاع الاتصالات، ولذلك يجب أن تكون فعلاً مستقلة».

بعدها كانت كلمة للقائمة بالأعمال الأوروبية سيسيل أبادي، التي
قالت إنه «خلال الأعوام الماضية، عمدت جميع الدول الأعضاء إلى إدخال
إصلاحات جذرية على أطرها التنظيمية الخاصة بالاتصالات، بهدف
تكثيف الأنظمة الوطنية مع الهيكلية الجديدة للسوق، وإلى جانب
الخيارات الاقتصادية لكل دولة عضو، يمثل التناغم والتعاون عبر الحدود
بين الهيئات المنظمة المختلفة في الدول الأعضاء عنصراً مهماً من
النموذج الأوروبي».

الجلسات

وقد ناقشت الجلسة الأولى من المؤتمر استقلالية الهيئات المنظمة
للاتصالات في بعدها الاقتصادي، وعالجت التساؤلات التالية: إلى أي مدى
تقف الأسباب الاقتصادية الجيدة وراء إرساء استقلالية الهيئات المنظمة،
ولماذا تُعد الاستقلالية مطلباً لاتفاق منظمة التجارة العالمية، وهل يُعد
إنشاء هيئات مستقلة أفضل للتجارب العالمية الراهنة، وإلى أي مدى
تؤثر هذه التجارب في ثقة المستثمرين، وهل هنالك منيل لاستقلال أي
مؤسسات تنظيمية أخرى؟

وتحدثت في هذه الجلسة الخبير في مجال الاتصالات ويليام ميلودي،

شهدت بيروت أسس انطلاق أعمال مؤتمر الشبكة الأورو-متوسطية
للهيئات المنظمة للاتصالات (EMERG)، الذي تستضيفه على مدى
يومين الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان والبرنامج الممول من الاتحاد
الأوروبي (مقاربات جديدة لسياسة الاتصالات (NATP3)، تحت عنوان
«هيئات منظمة مستقلة».

وكانت لافتة في افتتاح المؤتمر وجلسات ما بعد الظهر بفندق
«موفنيك»، المشاركة الفعالة لوزير الاتصالات شربل نحاس، في الوقت
الذي طغت فيه استقلالية الهيئات المنظمة في لبنان والمنطقة على
المناقشات، لا سيما الجانب السياسي منها، فيما لم يصدر أسس، على غير
العادة، بيان حول فعاليات المؤتمر من المنظمين، الذين، نظراً لحساسية
العناوين المطروحة حول الاستقلالية، قرروا استبعاد التغطية الإعلامية
في اليوم الثاني للمؤتمر، بحيث سيدقق المشاركون في تفاصيل هذه
الاستقلالية، عبر تسليط الضوء على تجربة الهيئة المنظمة للاتصالات في
لبنان، بوصفها أحدث أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية، فضلاً عن
مشاركة الخبرات في هذا المجال بين كافة البلدان المشاركة.

وحضر الافتتاح وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية محمد فنيش، وزير
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني مشهور أبو دقة، ممثل
وزارة الاتصالات والتقانة السورية يوسف هزيم، القائمة بأعمال الاتحاد
الأوروبي سيسيل أبادي، رئيس الشبكة الأورو-متوسطية عز الدين
المنتصر بالله، نائب رئيس مجلس الهيئات المنظمة الأوروبية للاتصالات
الإلكترونية (BEREC) كريست فونتين، عضواً مجلس إدارة الهيئة
المنظمة للاتصالات في لبنان باتريك عيد ومحاسن عجم.

واستهل المؤتمر بكلمة لنحاس، الذي اعتبر «أن تبادل الخبرات بين
مختلف الدول على صعيد تنظيم قطاع الاتصالات أمر مسرورون له، لا
سيما أن لبنان يحكم بعض الخصوصيات في المسار التاريخي
للاتصالات فيه، يستفيد اليوم من مروحة خيارات كبيرة جداً، ويواجه في
المقابل تحدي اتخاذ القرارات الصحيحة».

وقال «لدينا مصلحة، وعندنا إمكانية للاستفادة من التجارب المختلفة،
النجاحات فيها والفشل، وفي إرساء الصيغ الأكثر ملاءمة لمصالح
الاقتصاد الوطني». ورأى «أن هناك عدة نقاط تستدعي الحرص على
تلافي مساوئها، لأن توسع الاتصالات يحمل في طبيعته نزعاً احتكاريّة،
وبطبيعة نمط إنتاج الشبكات، فإن المخاطر الاحتكارية قائمة دوماً،
سواء كانت هذه الاحتكارات تنفيذ بعض أصحاب الخطوة أو تحول إلى
مورد ضريبي، ويبقى أن تلافي مساوئ الاحتكار لمجال الاتصالات هو المهم
الأساسي لعمل الهيئات المنظمة».

وأشار إلى «أن لبنان شهد لمراحل طويلة تركزت وضعيات احتكارية
في مجال الاتصالات، لا سيما في مجال الخلوي»، مشيراً إلى «إمكانيات